

سياسة الموارد الطبيعية

المقدمة

نحن نعتمد على الموارد الطبيعية وخدمات النظام البيئي لوجودنا وبقائنا. ومع ذلك ، يؤدي الاستخدام غير المستدام والنفايات ، إلى جانب الزيادة السكانية ، إلى الجفاف.

الرؤية

تتمثل رؤية جرينس في إدارة الموارد الطبيعية وتجديدها وفقاً لمبادئ العدالة بين الأجيال والمبدأ الوقائي وحفظ التنوع البيولوجي والتعايش واحترام الملكية التقليدية.

الهدف

الهدف من جرينس هو تخفيض استهلاك جميع الموارد الطبيعية ، والموارد غير المتجددة على وجه الخصوص ، لتحسين الاستدامة وتقليل الحواجز أمام التوزيع العادل ، سواء لأسباب بيئية أو تقنية أو مادية أو سياسية. علاوة على ذلك ، يسعى جرينس إلى دعم وتنفيذ الجهود لاستعادة الموارد وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها لتقليل الطلب على المدخلات الأولية والآثار البيئية المرتبطة بها. ستكون أهداف جرينس تطوير وتنفيذ الأمور التالية:-

- السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تشجع وتحافظ على الحد من العبء المادي الذي تضعه المجتمعات البشرية على كوكبنا
- ضوابط تنظيمية لبعض الموارد لضمان أن التأثير الاجتماعي والبيئي لاستخدامها مقبول ومستدام
- البحث لتحديد الأنماط المستدامة لاستخدام الموارد في المستقبل
- الاستخدام المستدام لموارد الغابات
- سياسات الإدارة المستدامة للغابات وخطط الصناعة ،

خطة العمل

سيتم اتخاذ جرينس إجراءات من أجل:

- تقليل الطلب والحاجة إلى مدخلات الموارد الطبيعية الأولية
- تحسين الفعالية والكفاءة واعتماد استعادة الموارد وإعادة التدوير على مستوى الاقتصاد لتحقيق اقتصاد دائري
- حماية واستعادة التنوع البيئي وخدمات النظام البيئي.

لذلك ، فإن جرينس يقوم بالأمور التالية: -

التكاليف البيئية

- التأكد من أن تكلفة استخدام الموارد الطبيعية تأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية لاستخراجها أو حصادها ومعالجتها والتخلص منها
- ضمان إدارة الموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ العدالة بين الأجيال ، والمبدأ الوقائي ، وحفظ التنوع البيولوجي ، واحترام الملكية التقليدية ، وبالتشاور مع المجتمعات المحلية والأفراد
- اتخاذ إجراءات ضد قطع الأشجار بشكل غير قانوني ، لأنه يمثل تحدياً بالغ الأهمية يواجه التنمية المستدامة وله آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية خطيرة ، بما في ذلك إزالة الغابات ، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، وتأثير تغير المناخ
- الاسترشاد بتغير المناخ باعتباره أحد الاعتبارات المركزية في إدارة الموارد الطبيعية ، بما في ذلك الغابات والتعدين
- التقليل من استهلاك جميع الموارد الطبيعية ، وعلى وجه الخصوص ، الموارد غير المتجددة
- التخلص التدريجي من الاستخدام الروتيني للمواد غير المتجددة لصالح البدائل المتجددة

- تخفيف الضرر ، بما في ذلك الحد من التنوع الجيني والإيكولوجي ، الذي يلحق بالبيئة الطبيعية من خلال استخراج أو تنمية الموارد الطبيعية للاستخدام الصناعي
- حث الصناعة على الاستثمار في تكنولوجيا توفير الموارد عن طريق تقليل النفايات أثناء التصنيع وزيادة كفاءة الطاقة في الصناعة
- تشجيع البحث في تقنيات الزراعة السليمة بيئياً للمواد الخام المتجددة وتطوير طرق أقل كثافة للطاقة في الزراعة والمعالجة
- العمل على وضع مدونة دولية لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية لتقليل الضرر البيئي إلى الحد الأدنى ومنع الضرر الذي يلحق بالسكان الأصليين من استخراج الموارد ، بما في ذلك إعادة السيطرة على استخراج الموارد إلى السكان الأصليين المحليين

المياه

- تطوير وتنفيذ إطارات ترخيص استخراج المياه لتحقيق التوازن بين احتياجات المستخدمين والبيئة
- التشجيع على تبني مستويات استهلاك المياه المنزلية والصناعية التي تخفف الضرر الذي يلحق بالبيئة من خلال أعمال الإيقاع والمعالجة
- إلغاء خصخصة المياه وضمان تشغيل خدمات المياه بمشاركة مباشرة من المجتمعات المعنية
- إعادة جميع موارد المياه والبنية التحتية إلى الملكية العامة ، بما في ذلك الصيادون التقليديون ، والتي تديرها هيئات محلية منتخبة ديمقراطياً على أساس مناطق مستجمعات المياه

النفايات

- الحصول على تسلسل هرمي واضح لمعالجة النفايات ، مع إعادة الاستخدام أولاً ، ثم إعادة التدوير والتحويل إلى سماد ، ثم معالجة النفايات المتبقية بطرق غير ملوثة تنتج منتجات مفيدة مثل الغاز الحيوي وأقل كمية ممكنة من المواد الخاملة لمخالفات النفايات
- حظر تصريف النفايات الملوثة من الصناعة في المجاري المنزلية
- تشجيع التسميد المنزلي ، وتحويل المواد القابلة لإعادة التدوير ، وإزالة المواد الخطرة من مجاري النفايات البلدية
- إعطاء الصلاحيات الكاملة للمجالس المحلية لإنشاء مرافق استرداد النفايات وفرزها لجمع جميع النفايات المنزلية والتجارية ، وبيع المواد المستردة إلى الصناعة لإعادة تدويرها
- العمل من أجل تحقيق هدف صفر نفايات واقتصاد دائري
- تكثيف البحث في مجال إعادة تدوير المواد الخام الثانوية
- حظر استيراد وتصدير النفايات ما لم يكن من المقرر إعادة تدويرها

المعادن

- التشريع بأن جميع حقوق التعدين تحتفظ بها الدولة نيابة عن المجتمعات التي تشغل الأرض أو ، في حالة الحقوق البحرية ، التي تحدها
- إنشاء آلية لإدارة معدلات استخراج الموارد ، مع مراعاة العدالة بين الأجيال ، لضمان أكبر فائدة للأجيال الحالية والمقبلة
- التأكد من أن قرارات استخراج الموارد تسترشد بتقييم دقيق ومستقل للأثر البيئي والاجتماعي

الغابات

- حماية الغابات والنظم البيئية المحلية ، وخاصة الغابات "الحديثة" والنظم الإيكولوجية
- الاعتراف بالدور الأساسي الذي تلعبه النظم الإيكولوجية للغابات الناضجة في موائل الحياة البرية ، وتخزين الكربون ، وإمدادات المياه ، ونوعية التربة والاحتفاظ بها ، والترفيه والسياحة
- بدء برامج لتشجيع إعادة الغطاء النباتي للأراضي ، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالملح ، مع نباتات أصلية متنوعة بيولوجياً توفر مصارف للكربون ، وإدارة هيدرولوجية واستعادة التنوع البيولوجي

- دعم صناعة المنتجات الخشبية المستدامة والمنتجة من المزارع والغابات الزراعية التي توفر وظائف تتطلب مهارات طويلة الأجل واستدامة اجتماعية في المجتمعات الإقليمية
- إنهاء تصدير رقائق الخشب وجذوع الأشجار الكاملة من الغابات المحلية
- تشجيع المزارع ذات الأنواع المتنوعة بدلاً من الزراعة الأحادية
- تشجيع استخدام منتجات الأخشاب المزروعة محلياً والمستدامة المعتمدة
- حماية الصناعات الخشبية المحلية من خلال حظر استيراد وبيع المنتجات الخشبية المقطوعة بطريقة غير مشروعة
- مواعاة سياسة الغابات والطاقة من أجل تعزيز فرص حرق الكتلة الحيوية والوقود الحيوي النظيف ، لا سيما لاستبدال استخدام الفحم
- وضع معايير صارمة للغابات الأصلية وغابات المزارع بحيث يتم الحصول على جميع الأخشاب والمنتجات الخشبية من غابات مُدارة على نحو مستدام فقط

التعدين واستكشاف المواد المعدنية

- دمج معايير الحماية البيئية والاجتماعية الصارمة والشفافة في قرارات التعدين واستخراج الموارد التي تحقق فوائد طويلة وقصيرة المدى للمجتمعات
- إلزام موافقات استخراج الموارد بالموافقة والموافقة المستنيرة لمجموعات السكان الأصليين
- تقييم تطبيقات التعدين على أساس رسم خرائط شفافة وشاملة للموارد الطبيعية والتخطيط الاستراتيجي وتقييم دقيق ومستقل للأثر البيئي والاجتماعي
- التشريع للمراقبة المستمرة الصارمة والامتنال للتعهدات والالتزامات القانونية لجميع مشاريع التعدين بما في ذلك خلال مرحلة إعادة التأهيل
- حظر استكشاف المواد المعدنية والتعدين (بما في ذلك استخراج النفط والغاز) في المناطق السكنية ، والأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة والمحميات الأرضية والبحرية للحفاظ على الطبيعة ، والمتنزهات الوطنية ، والمناطق البرية وغيرها من المناطق ذات القيمة العالية للحفاظ على الطبيعة
- حظر مناجم الفحم الحراري الجديدة أو التوسعات في مناجم الفحم الحراري ، وضمان التخلص التدريجي المنظم والمخطط من صادرات / واردات الفحم الحراري مع انتقال عادل للمجتمعات المتضررة
- التخلص التدريجي من جميع مشاريع تغويز الفحم الموجودة تحت الأرض
- تشجيع التخلص التدريجي المخطط والمنظم من عمليات التكسير والغاز غير التقليدية القائمة بما في ذلك غاز تماس الفحم والصخر الزيتي والغاز المحكم بسبب المخاطر قصيرة وطويلة الأجل على المياه والأرض والمجتمعات والمناخ وإنتاج الغذاء والبحرية المناطق
- تعزيز حقوق مالكي الأراضي فيما يتعلق بحقوق الوصول والتفاوض والاستئناف والتعويض في تعاملاتهم مع شركات التعدين والموارد
- حظر استكشاف اليورانيوم وتعدينه وتصديره

المراجع:

- <https://www.globalgreens.org/globalcharter-english>
- <https://greens.org.au/policies/natural-resources-forests-and-mining>
- <https://policy.greenparty.org.uk/nr.html>
- <https://www.un.org/en/land-natural-resources-conflict/extractive-industries.shtml>
- <https://policy.greenparty.org.uk/nr.html>
- https://www.bcgreens.ca/natural_resources
- <https://greens.org.au/policies/natural-resources-forests-and-mining>
- <https://www.un.org/en/land-natural-resources-conflict/>
- <https://www.greenparty.ca/en/platform/green-economy>